TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/L.359
10 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة التاسعة
ميدراند، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦

شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية

مشروع الوثيقة الختامية للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً -	تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير	١ - ٨٢	٣
	ألف - التحديات الناشئة عن العولمة والتحرير بين البلدان التي تواجه ظروفاً مختلفة	١ - ٤٨	٣
	١- العولمة والتنمية	٥ - ٢٠	٣
	٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا السلعية	٢١ - ٣٤	٦
	٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع	٣٥ - ٤٨	١٠

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	باء - إجراءات وتدابير يلزم اتخاذها لتحقيق أبلغ أثر إنمائي للتحرير والعولمة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار	٤٩ - ٨٢	١٢
	١- العولمة والتنمية	٥٠ - ٦١	١٣
	٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، وقضايا السلع الأساسية	٦٢ - ٧٤	١٥
	٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع	٧٥ - ٨٢	١٧
ثانيا -	إسهام الأونكتاد في التنمية المستدامة	٨٣ - ٩٩	١٨
	ألف - العولمة والتنمية	٨٦ - ٨٧	١٩
	باء - الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا	٨٨ - ٩٠	٢٠
	جيم - التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا السلعية	٩١	٢٢
	دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	٩٢ - ٩٤	٢٣
	هاء - التعاون التقني	٩٥ - ٩٩	٢٤
ثالثا -	أعمال الأونكتاد المقبلة: الآثار المؤسسية	١٠٠-١٢١	٢٧
	ألف - الأونكتاد في سياق مؤسسي جديد	١٠٠-١٠٥	٢٧
	باء - الآلية الحكومية الدولية	١٠٦-١١٧	٢٧
	جيم - اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد	١١٨-١٢٠	٣١
	دال - الأونكتاد العاشر	١٢١	٣١

أولاً - تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير

ألف- التحديات الناشئة عن العولمة والتحرير بين البلدان التي تواجه ظروفاً مختلفة

١- تتيح عولمة الانتاج وتحرير التجارة فرصاً لجميع البلدان وتمكّن البلدان النامية من القيام بدور أنشط في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، فقد أدت هاتان العمليتان أيضاً إلى زيادة التعقيدات والتحديات المتصلة بالترابط، مما يزيد من أخطار عدم الاستقرار والتهميش. إن التقدم التكنولوجي، وتزايد انتقال عوامل الانتاج، وفي بعض الحالات الترتيبات التجارية الاقليمية، قد فتحت الباب أمام توقع تحقيق مكاسب كبيرة في الانتاجية وخلق الثروة. وأخذت بعض البلدان تجني فعلاً المنافع. وهناك بلدان أخرى في وضع لا يسمح لها باغتنام هذه الفرص. ومن حيث المبدأ، ينبغي لجميع البلدان الاستفادة إذا ما هيأت الحكومات الظروف اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، والنمو والاستقرار الاقتصاديين. إن الدعم الدولي الفعال يمكنه أن يساعد أولئك المعرضين لخطر الاستبعاد على التصدي للتحديات واغتنام الفرص، وخاصة أقل البلدان نموا وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً.

٢- وهناك تحد محدد أمام المجتمع الدولي هو ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. إن الكثير من هذه البلدان، وخاصة في أفريقيا، معرض لخطر التخلف عن الركب والتهميش في التجارة العالمية والاستثمار والسلع الأساسية وأسواق رأس المال. وثمة حاجة إلى جهود مكثفة ومتواصلة لمساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على الاستفادة من عملية تحرير التجارة العالمية.

٣- ولا يمكن أن تتحقق الفوائد الكاملة للعولمة والتحرير إلا إذا تمكنت المرأة من المشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد ارتأى منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع للمرأة أنه لم يكن هناك اهتمام كاف لتحليل يقوم على نوع الجنس في صياغة السياسات والهياكل الاقتصادية. إن المرأة تشكل عاملاً حيوياً للتغيير. ومن ثم فإن السياسات والبرامج في حاجة إلى ادماج منظور يُعنى بنوع الجنس من أجل الاسهام في التمكين للمرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كل قطاعات الاقتصاد.

٤- إن التحدي على الصعيد الوطني والدولي هو تهيئة الظروف التي تسمح بتدفقات الاستثمارات والتجارة العالمية للمساعدة على تقريب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الأمم وداخلها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يعيد المؤتمر تأكيد الشراكة من أجل التنمية.

١- العولمة والتنمية

٥- لقد تطور مفهوم التنمية في الخمسين سنة التي مضت على إنشاء الأمم المتحدة تطوراً هاماً. فبعد أن كانت التنمية تركز تركيزاً ضيقاً على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال، أصبحت الآن تُفهم على نطاق واسع بأنها مهمة متعددة الأبعاد، وعملية عادلة تدور حول الناس بحيث يجب أن يكون الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية فيها هو تحسين الوضع البشري لجميع أفراد المجتمع، والاستجابة

لاحتياجاتهم، وزيادة إمكاناتهم إلى أقصى حد. ويجب على التنمية، لكي تكون مستدامة، أن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

٦- ويواجه المجتمع الدولي استمرار وجود تفاوتات بين الأمم وداخلها، وتردّي الفقر، والجوع، وسوء الصحة، والأمية، وتزايد البطالة والعمالة الناقصة، واستمرار تدهور النظام الايكولوجي الذي تعتمد عليه رفاهية الإنسان. بيد أن ادماج الشواغل البيئية والإنمائية وتوجيه اهتمام أكبر اليها سيؤديان إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة للجميع، وحماية النظم الايكولوجية وادارتها على وجه أفضل، وضمان مستقبل أكثر أماناً وازدهاراً. ولا تستطيع أي أمة بلوغ هذه الأهداف لوحدها. فلا يمكن بلوغها إلا من خلال شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة تتسق مع نتائج قمة ريو وسائر المؤتمرات الدولية المتصلة بذلك.

٧- إن النمو الواسع القاعدة هو شرط ضروري للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي للمجتمعات في البلدان النامية. ولكن إذا ما أريد للنمو الاقتصادي أن يكون حثيث الخطى، وواسع الانتشار، ومستداماً، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون المستند إلى مفاهيم مشتركة على نطاق واسع للمشاكل الإنمائية. إن الديمقراطية، والتنظيم والادارة المتسمين بالشفافية والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، هي أسس لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة التي تدور حول الناس. ولضمان قيام الاطار السياسي بدعم أهداف التنمية الاجتماعية، التي تشكل إلى جانب النمو الاقتصادي وحماية البيئة مقوماً من مقومات التنمية المستدامة، من الأساسي للتنمية الاجتماعية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا الصدد، فإن المبادئ وبرامج العمل الهامة المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية والمرأة، توفر ارشاداً للعمل في المستقبل.

٨- وهناك مجموعة من الفعاليات غير الحكومية - المجتمع المدني - التي لا بد من مشاركتها للتصدي لتحدي التنمية المستدامة على النحو الواجب. إن للشركات، الكبيرة منها والصغيرة والمحلية منها وعبر الوطنية، وللمستثمرين الخاصين، وللمنظمات غير الحكومية، والجامعات ومراكز الأبحاث، دوراً يؤدونه في تعزيز التنمية المستدامة، وهو دور كان يُتوقع عادة من الدولة. وفي معظم البلدان، لا تزال الحكومات تؤدي دوراً أساسياً في عدد من المجالات تشمل: توفير الهياكل الأساسية، وضمان بيئة السياسات المناسبة، وحفز تنمية روح المبادرة وتعزيز أو، حسب الاقتضاء، الاضطلاع ببعض الوظائف التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يشرع فيها على نحو كاف لأسباب تتعلق بالحجم أو بالعوامل الخارجية.

٩- ويقتضي النمو الاقتصادي المستدام تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص/التجاري. ولتهيئة هذه البيئة، يجب على البلدان ضمان كفاءة عمل الأسواق المحلية، وتسهيل فرص كافية للوصول إلى الأسواق الدولية، وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لقدرة شركاتها على المنافسة، وخاصة المشاريع البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم التي تتسم بها البلدان النامية. وتشتمل الشروط الضرورية الأخرى على السياسات الاقتصادية الكلية السليمة؛ وتشجيع روح المبادرة والمنافسة؛ والجهود الرامية إلى تعزيز المدخرات المحلية واجتذاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والدراية الأجنبية، فضلاً عن تعبئة القدرات في سبيل التنمية المستدامة.

١٠- لقد اتسعت الترتيبات الاقتصادية الاقليمية بسرعة فشملت بلدانا جديدة ومجالات سياسات جديدة واستمرت في تطورها بعد استكمال مفاوضات جولة أوروغواي بنجاح. وهي قادرة، في حالات كثيرة، على

استكمال وتوسيع ما أمكن القيام به على المستوى المتعدد الأطراف. وينبغي للترتيبات الاقتصادية الاقليمية أن توجه للانفتاح على الخارج وأن تتسق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف.

١١- إن الاصلاحات المنفتحة على الخارج التي أخذت بها بلدان نامية كثيرة تتيح لها المشاركة في التجارة العالمية على نحو أنشط. ويعتمد نمو هذه البلدان بدرجة متزايدة على التجارة العالمية ورأس المال الخاص لاستكمال المدخرات المحلية وسائر التدفقات المالية الخارجية. ومما يعترف بأهميته في هذا الصدد شفافية الأوضاع السوقية وإمكانية التنبؤ بها في جميع البلدان، فضلاً عن دور البلدان المتقدمة في تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تعين على التنمية.

١٢- تعد التكنولوجيا عاملا حاسما لتمكين البلدان النامية من المشاركة في التجارة العالمية ولتحقيق التنمية المستدامة. والاحتمالات المرتقبة للتقدم التكنولوجي في البلدان النامية مرهونة بجملة أمور، منها توفر التكنولوجيا، بما فيها التكنولوجيا المتقدمة، على أساس تجاري سليم، ووجود بيئة تمكينية مناسبة، وتنمية الموارد البشرية في تلك البلدان.

١٣- إن العولمة والتحرير تجعلان البلدان جميعاً أكثر تعرضاً للتطورات الخارجية، مما يؤدي إلى التعجيل بانتقال الدوافع الايجابية، والصدمات السلبية أيضاً. وأصبحت السياسات الوطنية والدولية أكثر تواشجاً نتيجة لذلك. ولئن كان من الجائز أن تذلل هذه الظواهر بعض الصعوبات المرتبطة بحواجز التجارة والاستثمار، فمن الجائز أيضاً أن تظل تفضي الى مشاكل جديدة. ومن هنا كان الدور الحيوي للتعاون والشراكة الدوليين.

١٤- إن المشاركة مشاركة كاملة وفعالة في التجارة الدولية والاستثمار والانتاج تقتضي بناء القدرات، وتحسين الشفافية، وسلامة البيئة الاقتصادية المحلية والتيقن منها، وتأمين فرص الوصول إلى الأسواق. وهذا يعني أيضاً لكثير من البلدان النامية خلق وتوسيع القدرات والهياكل الأساسية لتوريد السلع والخدمات بكفاءة إلى الأسواق الآخذة في العولمة.

١٥- وفي كثير من البلدان النامية، وخاصة الأفريقية منها وأقل البلدان نمواً، يتطلب التنويع السلعي والسوقي استثماراً، وتنمية للموارد البشرية، وقدرات تكنولوجية، ومهارات، وهياكل أساسية داعمة، من أجل رفع مستويات الانتاج والكفاءة للوفاء بما تفرضه الأسواق العالمية من شروط صارمة على النوعية والتكلفة والانجاز. وبإمكان المساعدة الدولية، وتعزيز فرص الوصول الى الأسواق، والتمويل الانمائي، والاستثمار والتعاون التقني أن تؤدي جميعاً دوراً حاسماً في استكمال الجهود المحلية المبذولة لتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

١٦- وما زالت البلدان المنخفضة الدخل العالية المديونية، وكثير منها من أقل البلدان نموا، تعاني من ارتفاع مستوى خدمة الديون. وكانت هذه عقبة أمام جهودها الانمائية. ومن شأن تدابير تقليل عبء الديون أن تحدث أثراً ايجابياً على توقعات التنمية بما يشمل مناخ الاستثمار المحلي، شريطة أن تصاحبها جهود للإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلي السليم.

١٧- إن عدم وجود منفذ اقليمي إلى البحر، وما يزيده تفاقماً بعد المكان والعزلة عن الأسواق العالمية، يشكل قيوداً خطيرة على جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة للبلدان غير الساحلية النامية. كما

أن البلدان الجزرية النامية، وبخاصة أصغرها حجماً وأكثرها بعداً، تواجه أيضاً قيوداً على أدائها الاقتصادي الخارجي نتيجة عوامل مثل فقر قاعدة الموارد، وضعف البيئة، ونقص الموارد البشرية وتكرار الكوارث الطبيعية.

١٨- وإن التدابير الرامية إلى بناء القدرات، بما في ذلك، في جملة أمور، الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات وآثار تكنولوجيات المعلومات على التجارة والكفاءة في التجارة، وتهيئة بيئة تمكينية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر، ستعزز قدرة البلدان النامية على الاستفادة تماماً من الفرص التجارية، بما فيها تلك الناشئة عن جولة أوروغواي.

١٩- يجب اعتبار المشاريع في القطاع غير الرسمي جزءاً من كيان المشروع الذي يساهم في عملية التنمية. وهي توفر مصدراً لمنشئي مشاريع جدد ويمكنها، لأنها تقوم على كثافة اليد العاملة، توليد أجور وعمالة ذاتية لجزء هام من السكان في بلدان كثيرة. وهي تفتقر عادة إلى الهياكل الأساسية وخدمات الدعم الشائعة في القطاع الرسمي.

٢٠- وفي السياق الجديد الذي تتبع فيه معظم البلدان النامية استراتيجيات نمو موجهة نحو السوق، فإن زيادة تكثيف التعاون الاقتصادي مما بين البلدان النامية هي احدى الوسائل لزيادة قدرتها على الانتاج، وتحقيق وفورات الحجم، ولأن تصبح قادرة على المنافسة دولياً، مما يعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، تطورت بعض ترتيبات التعاون الاقليمي إلى مرحلة تسهم فيها الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية فيما بين البلدان الأعضاء مساهمة هامة في نموها الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، ومع تزايد تنوع الأداءات الإنمائية فيما بين البلدان النامية، فقد بلغت بعض هذه البلدان مرحلة من التنمية يمكنها فيها تقاسم خبراتها الإنمائية والتعاون مع البلدان النامية الأخرى، بما يشمل مجالات مثل إدماج قطاع المشاريع في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ واتباع نهج جديدة في التعاون النقدي والمالي؛ وتكثيف التعاون المتعدد القطاعات في الهياكل الأساسية التجارية، والاستثمار والانتاج. ويمكن أن يؤدي التعاون الاقتصادي الاقليمي دوراً هاماً في تعزيز تنويع الانتاج والأسواق، وبناء شبكات كافية من الهياكل الأساسية، وضمان توزيع الموارد بكفاءة.

٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا السلعية

٢١- لقد زادت العولمة والتحرير من إمكانات التجارة الدولية لأن تصبح محركاً لم يسبق له مثيل للنمو وآلية هامة لإدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد اغتنم عدد كبير من البلدان النامية الفرص المتاحة وشهدت نمواً سريعاً في اقتصاداتها. بيد أن جميع البلدان لم تكن قادرة على اغتنام هذه الفرص التجارية الجديدة. ومن ثم هناك خطر حقيقي في أن تتعرض هذه البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، لمزيد من التهميش. وفي الوقت ذاته، من المسلم به على نطاق واسع أن إدماج هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها فيه مشاركة أكمل سيسهمان مساهمة كبيرة في توسيع التجارة العالمية، مما يخدم الأهداف الشاملة للنمو الاقتصادي العالمي في سياق التنمية المستدامة.

٢٢- وكان اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خطوة رئيسية خطاها المجتمع الدولي في سبيل توسيع النظام التجاري الدولي القائم على القواعد والسير قدماً في تحرير التجارة الدولية وتهيئة بيئة تجارية أضمن. وقد عززت جولة أوروغواي عملية تحرير التجارة ووطدت دعائمها، من خلال تحسينات في الوصول إلى الأسواق وضوابط أشد صرامة على التدابير التجارية. وأنشأت نظاماً للالتزامات التجارية المتعددة الأطراف يخضع لآلية مشتركة لتسوية المنازعات ستضع معظم البلدان على نفس المستوى تقريباً من الالتزام المتعدد الأطراف في غضون وقت قصير نسبياً. وتصدت للقضايا الرئيسية في مجالات مثل المنسوجات والملابس، والزراعة، والإعانات والضمانات. وشملت أيضاً مجالات جديدة، مثل قواعد حماية الملكية الفكرية والخدمات. وتتضمن معظم الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف جداول مدمجة فيها للاستعراض، وامكانية التنقيح، والتفاوض على الالتزامات المقبلة.

٢٣- [وقد سلّم بأنه خلال برنامج الإصلاح المفضي إلى زيادة تحرير التجارة في الزراعة قد تتعرض أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية لآثار سلبية من حيث توافر إمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية من مصادر خارجية بأحكام وشروط معقولة، بما في ذلك صعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية. ويسلّم أيضاً بالحالة الصعبة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً وبضرورة ضمان اشتراكها على نحو فعال في النظام التجاري العالمي.

٢٤- إن التحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في سياق العولمة والتحرير لا تقتصر على تنفيذ اصلاحات السياسات المحلية، وتحديد واستغلال الفرص التجارية التي أتاحتها جولة أوروغواي واتباع السياسات التي قد تمكنها من تحقيق أقصى الفوائد من هذه الفرص. وتتصل التحديات أيضاً بالقيام، من منظور انمائي، بتحديد طرق ووسائل توسيع هذه الفرص. وفي هذا السياق، يتعين توجيه اهتمام إلى مواصلة برنامج العمل المقبل المدمج في مختلف اتفاقات جولة أوروغواي وإلى القضايا الناشئة الجديدة الرئيسية. وينبغي مراعاة مصالح البلدان النامية مراعاة كاملة في هذا الصدد.

٢٥- لقد فتح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الباب لإمكانيات لتوسيع التجارة في الخدمات. وفي هذا السياق تواجه البلدان النامية تحدياً رئيسياً يتمثل في تعزيز قدرات خدماتها المحلية لتحقيق كامل الفوائد من تنفيذ هذا الاتفاق. وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تؤديه التجارة في الخدمات في المساعدة على تسهيل التنمية الاقتصادية، سوف تسعى البلدان النامية إلى القيام بالمزيد من التحرير في قطاع الخدمات حيثما كان هذا الأمر مفيداً لمصلحتها.

٢٦- وقد أخضعت جولة أوروغواي القطاع الزراعي لقواعد وضوابط متعددة الأطراف لأول مرة، وحوّلت مجموعة واسعة من الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات ملزمة شفافة، ونصت على التزامات معززة تضمن الوصول إلى الأسواق، واستحدثت قواعد تحد من الدعم المحلي وإعانات التصدير. ولئن كان يمكن أن تنطوي على آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في فترة انتقالية، فلا بد من أن يفضي التنفيذ الكامل والفعال لنتائج جولة أوروغواي في حدود الإطار الزمني المتفق عليه إلى أعظم الفوائد، ولا تزال هناك قضايا كثيرة في هذا القطاع تمارس تأثيراً على التجارة في المنتجات الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة. وسوف تجري مفاوضات لمواصلة عملية الإصلاح في منظمة التجارة العالمية وفقاً للاتفاق بشأن الزراعة.

٢٧- هناك تسليم بقيمة نظام الأفضليات المعمم كأداة توسيع للتجارة. وقد ترتب على تخفيضات التعريفات المستندة الى شرط الدولة الأولى بالرعاية في جولة أوروغواي تآكل في هامش الأفضليات. وهناك امكانات كبيرة للإبقاء، في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، على الدور الذي لعبه نظام الأفضليات المعمم كأداة للسياسة التجارية تهدف الى تعزيز تصنيع البلدان النامية وادماجها في النظام التجاري العالمي. وقد اتخذت بعض البلدان المانحة للأفضليات فعلاً خطوات في هذا الاتجاه فأعادت النظر في مخططاتها لتحقيق توزيع واستخدام أفضل لفوائد نظام الأفضليات المعمم بين المستفيدين. ويخشى المستفيدون أن يفضي توسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم من خلال ربط الأهلية باعتبارات غير تجارية إلى الانتقاص من قيمة مبادئه الأصلية المتمثلة في عدم التمييز، والعالمية، وتقاسم الأعباء، وعدم المعاملة بالمثل.

٢٨- لقد أبرزت العولمة في حالات كثيرة، فروقاً بين المخططات التنظيمية في مختلف مجالات السياسات. ومن الصالح توسيع برامج التجارة العالمية لتضم مجالات جديدة.

٢٩- إن سياسة المنافسة هي إحدى مجالات السياسات الجديدة الهامة. وهناك ادراك متزايد بجواز أن يكون للممارسات المناهضة للمنافسة تأثير سلبي على الفرص التجارية الناشئة عن الامتيازات والالتزامات التجارية. ويكمن التحدي الذي يواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في الأخذ بسياسات وطنية فعالة في هذا الصدد. ويمكن في الوقت نفسه تناول هذه القضية على الصعيد الدولي. وقد اعترف الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة رسمياً بأن سياسة المنافسة وسياسة الاستثمار مترابطتان على نحو وثيق وتتطلبان بالتالي النظر فيهما بالتوازي. ومما له صلة بهذا النظر العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الممارسات التجارية التقييدية. وتعتبر مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تهتم بمبادئ المنافسة.

٣٠- وهناك مجال يتسم بأهمية خاصة هو تكامل التجارة والبيئة والتنمية. ويخشى هنا من إمكانية استخدام السياسات والتدابير البيئية لأغراض حمائية. ومن المهم، عند وضع السياسات البيئية ذات التأثير التجاري المحتمل، ضمان أمور منها شفافيتها، واهتمامها على نحو ملائم بالظروف والحاجات الإنمائية التي تنفرد بها البلدان النامية. وتنطوي المفاهيم ذات الصلة هنا على المفاهيم الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

٣١- إن الافتقار إلى الخدمات الكفؤة والشفافة المتعلقة بالتجارة، مثل الجمارك، أو النقل، أو الأعمال المصرفية والتأمين، أو الاتصالات أو المعلومات التجارية، هو عائق رئيسي أمام إدماج البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية ويشكل خطراً هائلاً لاستبعادها من الاقتصاد العالمي الناشئ وتحدياً لهذا الاقتصاد. ومن شأن قيام جميع المعنيين باتخاذ تدابير لتخفيض الحواجز التي تعترض سبيل الاشتراك في التجارة الدولية والتي يواجهها منشئو المشاريع، بما في ذلك المشاريع غير الرسمية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية وخاصة أقلها نمواً، أن يساهم في زيادة العمالة وتوسيع نطاق فوائد العولمة والتحرير ليشمل المجتمع بأسره. كما أن تحسين وصول هذه الكيانات إلى خدمات التدريب والتمويل والتسويق والمعلومات يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في نجاحها.

٣٢- ويوفر انتاج وتجارة السلع الأساسية سبل العيش لمئات الملايين من المزارعين وعمال المناجم الفقراء عموماً في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً. وتواجه البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية تحديات خاصة في تعزيز نموها الاقتصادي من خلال التجارة في سياق التنمية المستدامة. ويعود ذلك من ناحية الى عدم استقرار أسعار كثير من السلع الأساسية وترديها بالقيمة الحقيقية، والتجارة الدولية في هذه المنتجات ومن ناحية أخرى الى الصعوبات التي تصادف في التنويع الأفقي والرأسي لهذا القطاع، بما في ذلك قصور الاستثمار الأجنبي المباشر والصعوبات التي تكتنف الجهود التي تبذل لتنفيذ السياسات الموجهة نحو السوق والاستراتيجيات الانمائية في بعض البلدان. ويمكن لنظم التسويق السلعي الكفؤة، من مثل تقديم خدمات كافية في مجالات رقابة الجودة، والمعلومات المتصلة بأسعار السوق، والأطر القانونية والتنظيمية والهياكل المؤسسية المحلية المناسبة التي يمكن أن تقلل من مخاطر التعامل مع النظير، وزيادة امكانية الوصول الى الائتمان وآليات إدارة المخاطر، أن تلعب دوراً حاسماً في تمكين منتجي السلع الأساسية، وخاصة صغار المنتجين، من المشاركة على نحو أكمل في الانتفاع من الفوائد الممكنة للتجارة. يضاف الى ذلك الأهمية العظمى أيضاً لوجود بيئة خارجية مواتية.

٣٣- وقد حاول كثير من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية تنويع قطاعاتها السلعية، وبذل بعضها جهوداً ناجحة لتحسين انتاجيتها وتنويع اقتصاداتها. وفي السنوات القليلة الماضية، نجح كثير من بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسات اقتصادية سليمة في توسيع وتنويع صادراتها السلعية التقليدية وهيكل سلعها القابلة للتصدير. وقد شهدت بلدان نامية أخرى، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل، تقدماً محدوداً في تنويع صادراتها وركوداً نسبياً في قطاعها السلعي وقطاعاتها الاقتصادية الأخرى. ويعترف في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها البلدان من أجل القضاء على محاصيل المواد المخدرة غير المشروعة. ومما يمكن أن يؤثر على جهود التنويع في بعض البلدان صعوبات التمويل بسبب قصور الجدارة الائتمانية وجهود البلدان النامية في دعوة الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل أكبر درس يستفاد من هذه الاتجاهات الانمائية المتضاربة هو أهمية حسن توقيت ومرونة استجابات المنتجين والمصدرين للفرص والمنافذ السوقية الجديدة أو الناشئة. ومن المسائل الرئيسية التي برزت في هذا السياق ضرورة تنمية الخدمات التصديرية، والمهارات والهياكل المؤسسية اللازمة لتلبية متطلبات الصادرات من غير الأنواع التقليدية، لاتجاه هذه المتطلبات الى الاختلاف الى حد بعيد عن متطلبات الصادرات السلعية التقليدية، التي تنطوي بصفة عامة على أنواع مختلفة من أساليب التسويق. ويتطلب الأمر في هذه البيئة الجديدة ذات الاتجاه السوقي مناهج جديدة لمساعدة المنتجين الذين يعتمدون على السلع الأساسية في البلدان النامية على إدارة المخاطر بكفاءة.

٣٤- وهناك عامل هام آخر يؤثر في قطاع السلع الأساسية هو انبعاث القلق في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إزاء العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة الطبيعية، لما لأنشطة السلع الأساسية والأنشطة الصناعية كليهما من تأثير على قاعدة الموارد الطبيعية. وستزداد صعوبة إجراء تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك لجعلها متسقة مع استخدام الموارد الطبيعية المستدام، إذا لم تؤخذ التكاليف والفوائد البيئية في الاعتبار في اسعار المنتجات، أو إذا لم يجر تسهيل اعتماد طرق إنتاج محمودة بيئياً بوسائل أخرى ذات منحى سوقي. وتخشى البلدان النامية من أن يؤدي استحداث مشروطيات بيئية في قطاع السلع الأساسية إلى تحميل منتجي السلع الأساسية بأعباء إضافية وإلى تحويل الموارد بعيداً عن برامج التنمية المعتادة.

٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع

٣٥- ترسم عمليتا العولمة والتحرير، مدفوعتين بالتقدم التكنولوجي وزيادة المنافسة وتقارب أنماط الطلب معالم التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجاري الآن في جميع أنحاء العالم. وفي هذه البيئة الجديدة يتطلب التقدم الاقتصادي المستدام استثماراً منتظماً في القطاعات الانتاجية والتمكّن من التكنولوجيا وقطاعاً يتكون من مشاريع دينامية وقادرة على المنافسة. وتوضح التجربة أيضا الدور الميسر والمفيد الذي تؤديه الاجراءات الحكومية لتوفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة وهياكل أساسية، اقتصادية واجتماعية وقانونية، سليمة، بما في ذلك احترام حقوق الملكية والعمال وسيادة القانون. والواقع أن الأهمية الاقتصادية للمشروع بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية مسلّم بها الآن عالمياً، فالمشروع هو الوحدة الاقتصادية التي تنظم الانتاج وتخلق العمالة وتعزز المهارات وتستوعب وتدفع التغيير التكنولوجي وتسخره لغرض الانتاج وتستثمر في المستقبل. وتسهم المشاريع أيضا، في اضطلاعها بهذه المهام، في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأعرض مثل التقليل من الفقر والاسراع بالتكيف الهيكلي. ولما كانت العولمة والتحرير يجران في أذيالهما عولمة المنافسة، لذا يتزايد التسليم بأن السياسات الانمائية تحتاج، على المستويين الوطني والدولي، إلى أن توجه تحديداً لدعم المشاريع القادرة على البقاء وعلى المنافسة الدولية بما في ذلك اشاعة روح المبادرة، وفي هذا السياق من الحيوي أيضا تأكيد الحاجة تحديدا الى تعزيز تنمية وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٦- أن تزايد العولمة والتحرير يتيحان فرصاً جديدة هامة لتطوير المشاريع، لكنهما ينطويان على مخاطر أيضاً. ومن شأن السياسات الوطنية المناسبة التي تدعمها بيئة تمكينية دولية، أن تعظّم المكاسب التي يمكن أن تجنيها المشاريع. غير أن السياسات غير المناسبة سوف تعظم بالمثل تكاليف التكيف.

٣٧- إن قدرة المشاريع على المنافسة، التي هي صميم الاقتصاد العصري، تتوقف إلى حد بعيد على توافر بيئة تمكينية مناسبة. وتشمل العناصر الأساسية لأي إطار سياسي مؤات:

- على الصعيد الوطني، استقرار الاقتصاد الكلي ووجود أطر تنظيمية مناسبة، بما في ذلك تدابير حماية المستهلك والتدابير المتصلة بتعزيز المنافسة.

  وقد دلت التجربة على أن هذه التدابير تؤدي أيضا إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تنمية وتقوية القدرات التكنولوجية المحلية.

- على الصعيد الدولي، تقديم المساعدة الى برامج التكييف الهيكلي من أجل تنمية المشاريع، وتقديم خدمات المشورة حول كيفية صوغ استراتيجية لتنمية المشاريع، وتوفير مساعدة تقنية لتعزيز مثل هذه الاستراتيجية الانمائية، واقامة حوار دولي لمناقشة الدروس المستفادة في هذا الشأن.

٣٨- وتقوم قدرة المشروع على المنافسة على مجموعة من العوامل تشمل تكلفة عوامل الانتاج ومرونة الانتاج، والنوعية ومدى الاستجابة لاحتياجات المستهلكين، وتوافر الائتمان، والوصول إلى المعلومات التجارية الخ، في وسط دينامي يشمل تغير طلبات السوق والدخول المستمر لمنافسين جدد. ومن هنا فإن القدرة على

المنافسة، حتى في القطاعات التقليدية، تعتمد اعتماداً متزايداً على التكيف السريع مع التغير التكنولوجي، والجهود التعاونية المبذولة فيما بين الشركات في مجالي البحث والتطوير. واستمرار عملية الابتكار وتنمية الموارد البشرية. أضف إلى ذلك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه تحديات شاقة في تمويل تنميتها وأنشطتها التسويقية، والوصول إلى الأسواق الدولية، وادخال التكنولوجيا المتقدمة وتحسين المهارات الإدارية والنوعية والانتاج. ان هذه التحديات أشق بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، التي تشكل غالبية المشاريع في معظم البلدان النامية، لمزاولتها العمل في بيئة أصعب من البيئات السائدة في البلدان الصناعية.

٣٩- ويستخلص من خبرة البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي حققت نمواً اقتصادياً مستداماً في السنوات الأخيرة أن القدرة على وضع سياسات في مجال العلم والتكنولوجيا واستمرار الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص عنصران مهمان في تطوير وتوسيع قطاع للمشاريع يكون قادراً على المنافسة الدولية. ونظراً لضغط المنافسة المتزايد في قطاع المشاريع، بفعل التحرر وعملية العولمة، فلا بد من توفير دعم دولي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات التي ينفرد بها كل بلد في مجالات بناء المؤسسات، والتمويل، والوصول إلى المعلومات التجارية، والتدريب والتسويق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للتأكد من أن المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية سوف تتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية التي لا تني تتغير بسرعة.

٤٠- ويمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية. وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الآن أداة يجري بواسطتها تكامل الاقتصادات على مستوى الانتاج في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة عن طريق ما يقدمه من أصول متنوعة منها رأس المال، والتكنولوجيا، والقدرات والمهارات الإدارية، والوصول إلى الأسواق الأجنبية. كما انه يعزز بناء القدرات التكنولوجية اللازمة للانتاج، والابتكار، وإنشاء المشاريع في دائرة الاقتصاد المحلي الأوسع عن طريق تحفيز الروابط الخلفية والأمامية.

٤١- وقد أصبحت عولمة الاستثمار عاملاً دينامياً في استراتيجيات الانتاج وفي التجارة العالمية، وتمثل برامج الخصخصة التي نفذت في بعض البلدان أداة دعم هامة للتنمية الاقتصادية.

٤٢- وتكتسي الخصخصة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، أهمية خاصة إذ انها يمكن أن تخلق، في ظل شروط مناسبة، مشاريع جديدة، وأن تخفض العجز في المالية العامة وتسهم في زيادة تدفقات الاستثمار. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الواجب الجوانب الاجتماعية للخصخصة، والسياسات والتدابير اللازمة، بغية تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الخصخصة.

٤٣- ويرتكز الاستثمار الخاص الانتاجي، المحلي والأجنبي على حد سواء، على ثقة المستثمرين. وقد دلت الخبرات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب بمجموعة من السياسات والشروط التي تفضي الى التنمية الاقتصادية. ويتوجب على البلدان المضيفة، إذا أرادت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أن توفر لديها إطاراً قانونياً مستقراً وداعماً فعالاً وشفافاً. وتعتبر حماية الملكية الفكرية عنصراً أساسيا في أية بيئة دافعة إلى خلق التكنولوجيا ونقلها على الصعيد الدولي. واتفاقات الاستثمار التي تعطي الاستثمار قيمته وتعامل جميع المستثمرين بصورة عادلة تشجع أيضا على الاستثمار.

٤٤- وحدثت تدفقات قليلة جداً إلى أقل البلدان نمواً، وخاصة إلى افريقيا، حيث تحتاج الفرص القائمة إلى مزيد من التعزيز. ويمكن أن يتأتّى الاستثمار الأجنبي المباشر الناجح، ونقل التكنولوجيا نتيجة للمشاركة النشطة من قبل البلدان الصناعية في مساعدة أقل البلدان نمواً، وخاصة في أفريقيا، على احتيازها، وتعزيزها لقدراتها التكنولوجية عن طريق إصدار التراخيص التكنولوجية وتقديم مشورة الخبراء.

٤٥- وربما يكون تعزيز التعاون دون الإقليمي ، والإقليمي، والأقاليمي فيما بين البلدان النامية عاملاً هاماً في جعلها أكثر جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب. وثمة اتجاه آخر له أهميته، وهو أن عدداً من البلدان في جميع الأقاليم قد وفر، أو هو في سبيله إلى توفير، عناصر إطار اقليمي، وفي بعض المجالات، أقاليمي للاستثمار الأجنبي المباشر. فلا يوجد إطار شامل متعدد الأطراف يغطي الأغلبية العظمى من البلدان. ويجري بشكل متزايد تحليل ومناقشة مدى استصواب هذا الإطار المتعدد الأطراف، وطبيعته، وقضاياه، ونطاقه، وبصفة خاصة أبعاده الإنمائية.

٤٦- ولا يمكن للمشاريع أن تختبر مدى قدرتها على المنافسة في الخارج إلا إذا تهيأ لها سبيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وأن خفض الحواجز أمام التجارة يعزز المنافسة ويشجع التخصص على الصعيد الدولي. إلا أن البنية التحتية الأساسية الضعيفة في بلدان نامية كثيرة، وعدم كفاية الروابط بالأسواق الدولية، غالباً ما تعوق المشاريع في هذه البلدان عن تحقيق كامل مزاياها التنافسية.

٤٧- وتبرز هذه العناصر أهمية قيام البلدان بوضع نهج متماسك وشامل لتطوير المشاريع يفي بالأولويات الخاصة بكل بلد منها. وتوحي التجربة أيضا بأن الحوار الجاري بين الحكومات والقطاع الخاص ربما يساعد على كفالة التنفيذ السريع والتام لهذا النهج، كما يتيح تكيفه في الوقت المناسب مع الظروف المتغيرة.

٤٨ - وغالباً ما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر في البلدان النامية صعوبات في مجالات من مثل تنفيذ المشاريع، والدراسات السابقة للاستثمار، والمشورة الإدارية، ومراقبة الانتاج، وتطوير المنتجات، والتسويق، والتصميم الهندسي، ومراقبة النوعية، والتجريب في المختبرات، والتغليف، والمحاسبة، والتأمين، والخدمات المصرفية، والخدمات القانونية، والتصليح، والصيانة، وإدارة البيانات، والحواسيب والبرامجيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل. ويعتبر الوصول إلى الائتمان ورأس المال أمراً هاماً لجميع المشاريع، ويمكن أن يشكل تحدياً للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بصفة خاصة.

باء - إجراءات وتدابير يلزم اتخاذها لتحقيق أبلغ أثر إنمائي للتحرير والعولمة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار

٤٩- من بين الأهداف التي تتوخاها الدول الأعضاء في الأونكتاد تحقيق الاندماج الكامل للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي بغية تمكينها من جني فوائد التحرير والعولمة، وهذا يعني تهيئة الظروف الكفيلة بتوسيع التجارة في السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعددة الأطراف وفهم حقوقها التجارية والاستفادة منها والعمل على تحقيق أهدافها التجارية والاقتصادية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً وبعض البلدان النامية الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة والحساسة هيكلياً بوجه خاص يستدعي تحقيق هذا الهدف إنشاء وتوسيع

قدرات لتوريد السلع والخدمات للأسواق الآخذة في العولمة. وتُقر الدول الأعضاء بأهمية مساعدة ودعم المجتمع الدولي ومساهمة الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات المهتمة التي تمر بمرحلة انتقال على تحقيق هذا الهدف وتوافق تحقيقاً لهذه الغاية، على تطبيق التوصيات التالية:

١- العولمة والتنمية

٥٠- وينبغي لجميع الحكومات، في سعيها الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أن تخلق اطارا مستقرا للاقتصاد الكلي، وتجري كل ما يلزم من تكيف هيكلي واصلاح؛ وأن تكفل توفر اطار قانوني وتنظيمي مناسب وشفاف، لتحقيق عدة أهداف من بينها تعزيز الاستثمار؛ وأن تدعم تنمية الموارد البشرية؛ وأن تعزز تكافؤ الفرص وتخفيف الفقر؛ وأن تشجع الممارسات السليمة المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك توجيه الموارد نحو الاستخدامات المنتجة، وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية؛ وأن تقيم الديمقراطية، وأن تدير شؤون الحكم والادارة على نحو يتسم بالشفافية ويقوم على المساءلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

٥١- يتحمل كل بلد بمفرده المسؤولية الأساسية عن تنميته. وبالاضافة الى ذلك، تقع على عاتق البلدان المتقدمة، في سياق الترابط المتزايد، مسؤولية كبرى تتمثل في خلق وصيانة بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية للتنمية المعجلة والمستدامة.

٥٢- والبلدان المانحة وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مدعوة إلى الاشتراك والمشاركة بفعالية في الاجتماع الاستعراضي النصفي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في نيويورك لضمان أن يسفر الاستعراض عن تنفيذ جدول الأعمال بمزيد من الفعالية.

٥٣- وتشير اتجاهات تدفق الموارد إلى زيادة أهمية التدفقات الخاصة وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية بالأرقام الحقيقية هبوطاً شديداً. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً هاماً في تدفقات الموارد على أقل البلدان نمواً وكثير غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض. وتدعو الحاجة إلى مواصلة تنشيط السياسات الإنمائية للبلدان المانحة. وعلى البلدان المانحة التي قطعت على نفسها التزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في سياق ريو أو مختلف قرارات الأمم المتحدة أن تحث خطاها وتبذل جهدها للوفاء بهذه الالتزامات. وينبغي للبلدان المانحة أن تراعي الفائدة الإنمائية التي يمكن أن تعود من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٥٤- وعلى المانحين سرعة تنفيذ القائمة المتفق عليها لأهداف و/أو التزامات المعونة كما وردت في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل والوفاء بالتزاماتها بزيادة المستوى الكلي للدعم الخارجي المقدم إلى أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة وهامة، آخذين في اعتبارهم زيادة احتياجات تلك البلدان، وكذلك متطلبات البلدان الجديدة التي أدرجت في قائمة أقل البلدان نمواً بعد مؤتمر باريس.

٥٥- وينبغي مواصلة الجهود للتصدي بفعالية لمشاكل البلدان النامية الشديدة المديونية ذات الدخل المنخفض التي تجري اصلاحات اقتصادية والتي لا تزال الآفاق المرتقبة لنموها تتضرر بشدة من جراء مشكلة

ديونها الخارجية. وفي هذا الصدد، ينبغي، من أجل معالجة الديون الثنائية الرسمية، مواصلة تنفيذ شروط نابولي التي اعتمدها الدائنون في نادي باريس لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية. ويجب أيضا حث الدائنين غير المنتمين الى نادي باريس على اتخاذ التدابير التي تقتضيها الأوضاع، اذا لم يكونوا قد اتخذوها بعد.

٥٦- ويجب تشجيع مؤسسات بريتون وودز على الإسراع في البحث الجاري عن طرق لمعالجة قضية الديون المتعددة الأطراف. والمؤسسات المالية الدولية الأخرى مدعوة أيضاً إلى النظر، داخل نطاق ولاياتها، فيما يلزم بذله من جهود.

٥٧- لقد تعاظم وتسارع في السنوات الأخيرة نمو التدفقات المالية ومختلف أنواع الصكوك المالية في الاقتصاد الدولي مما يوفر فرصاً وتحديات جديدة. ومن هذه التحديات زيادة تعرض الاقتصادات المحلية لتقلب الأسواق المالية الدولية. ولذا ينبغي تحسين إعلام البلدان النامية بمخاطر وانعاكاسات السياسة العامة لمختلف أنواع التدفقات، وصكوك تغطية المخاطر، وفي إمكان هذه البلدان أيضاً، وخاصة أقل البلدان نمواً من بينها، أن تستفيد من المساعدة التقنية فيما يتصل بفائدة الصكوك المالية في إدارة المخاطر في الاقتصاد الدولي.

٥٨- وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى عناية خاصة لتمكينها من الاضطلاع بالسياسة الإنمائية اللازمة والإصلاحات العملية الكفيلة بخفض تكاليف العبور العالية وتعزيز أداء تجارتها الخارجية. ومن المسلم به أن البلدان النامية التي تقدم خدمات العبور تحتاج الى دعم مناسب من أجل الحفاظ على هياكلها الأساسية المتعلقة بالعبور وتحسينها. وبالمثل، تحتاج البلدان النامية الجزرية، وبخاصة الصغيرة والنائية منها، إلى عناية خاصة لمساعدتها في التغلب على عوائق التنمية الخاصة بها.

٥٩- وينبغي تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تقاسم خبرات التنمية فيما بين البلدان النامية في مراحل التنمية المختلفة، ويمكن للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة لهذه العملية في شكل تعاون ثلاثي. وتدعو الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة للترابط إلى زيادة الشراكة في التنمية. وفي هذا الصدد، يرحب بما يقدمه مجتمع المانحين لمبادرات وبرامج التعاون بين بلدان الجنوب من خلال المساعدات المالية والتقنية. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لعملية تشجيع التعاون الثلاثي والمشاريع المشتركة.

٦٠- ويمكن للتعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية أن يشمل: '١' تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ '٢' معاملة تفضيلية لصادرات أقل البلدان نمواً؛ '٣' تحرير التجارة من خلال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وغيره من الترتيبات. ويجب أن يكون الهدف من المفاوضات الأخرى التي تجري في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية هو توسيع نطاقه كما توخى ذلك في الاتفاق.

٦١- وينبغي متابعة مبادئ وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة بفعالية لما لها من أهمية.

٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، وقضايا السلع الأساسية

٦٢- تتيح اتفاقات جولة أوروغواي إطاراً لنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، وقائم على قواعد، ومنصف، وآمن، وغير تمييزي، وشفاف، ومنظور. وينبغي لجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تنفيذ تعهداتهم بالكامل، وينبغي تطبيق جميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بفعالية لتعظيم النمو الاقتصادي ومنافع التنمية للجميع، مع مراعاة الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية.

٦٣- ويتطلب أيضاً التحقيق الكامل للفوائد المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي دعم الثقة في نزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تمثل آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية عنصراً رئيسياً لمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا بد لجميع البلدان أن تراعي وأن تفي بكامل تعهدات جولة أوروغواي. وينبغي للبلدان أن تمتنع عن اعتماد أي تدابير لا تتمشى والتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

٦٤- والبلدان المانحة للأفضليات مدعوة إلى أن تواصل تحسين وتجديد مخططاتها الخاصة بنظام الأفضليات المعمم بما يتمشى مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي ومع الهدف المتمثل في دمج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي. وينبغي إيجاد طرق ووسائل لضمان الاستفادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم استفادة أكثر فعالية، وخاصة من جانب أقل البلدان نموا.

٦٥- وتسليماً بالدور الهام لتجارة الخدمات في المساعدة على تيسير كل من التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، وإدراكا للالتزامات المتعهد بها في المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ينبغي تقديم مساعدة تقنية مناسبة إلى البلدان النامية بغية تطوير وتعزيز قطاعات الخدمات لديها للمساعدة على ضمان أن تجني أقصى فوائد ممكنة من تحرير التجارة في الخدمات.

٦٦- وينبغي للحكومات، فضلا عن المنظمات الدولية المختصة، أن تنظر في تقديم التعاون التقني المناسب إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بغية تمكينها من الاشتراك على نحو أكثر فعالية في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن يشمل ذلك، فيما يتعلق بالأعضاء في منظمة التجارة العالمية، تقديم المساعدة لتمكينها من تحقيق ممارسة فعالة لحقوقها ومن الوفاء بالتزاماتها في منظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بالبلدان المحتمل عضويتها، مساعدتها على فهم الحقوق والالتزامات الناشئة عن الانضمام إلى هذه المنظمة. وينبغي تقديم المساعدة أيضا إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل جهودها من أجل الانضمام، ومساعدتها على فهم الحقوق والالتزامات الناجمة عن عضويتها.

٦٧- وينبغي للحكومات المشتركة في ترتيبات اقتصادية إقليمية أن تتأكد من أن هذه الترتيبات، عند انطباق ذلك، تتمشى مع التزامات منظمة التجارة العالمية.

٦٨- وينبغي اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لزيادة الفرص إلى أقصى حد ولتقليل الصعوبات إلى أدنى حد في حالة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فيما يتعلق بتكيفها مع التغيرات التي استحدثتها جولة أوروغواي. وتُحث الحكومات على أن تنفذ بالكامل وعلى وجه السرعة قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا. ويجب تطبيق قرار مراكش الوزاري

المتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية تطبيقا فعالا.

٦٩- وينبغي أن يستمر تحرير التجارة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن شأن ذلك أن يحسن فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وأن يعزز قدرة صناعاتها المحلية على المنافسة، وييسر التكيف الهيكلي لدى البلدان المتقدمة.

٧٠- أما تنفيذ جدول الأعمال الوارد في شتى اتفاقات جولة أوروغواي هو والطريقة التي يتناول بها المجتمع الدولي "القضايا الجديدة" فينبغي أن يجري بطريقة متوازنة، توضع فيها اهتمامات البلدان النامية في الحسبان.

٧١- ينبغي للحكومات أن تعيد تأكيد التزامها بجدول أعمال القرن ٢١، ومبادئ إعلان ريو. وينبغي أن يكون هدف الحكومات هو ضمان أن تدعم السياسات التجارية والبيئية بعضها بعضا على نحو متبادل بغية تحقيق التنمية المستدامة. وعند القيام بذلك، ينبغي عدم استخدام سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر التجاري المحتمل، لأغراض حمائية. وينبغي للحكومات أن تكفل أن تكون هذه السياسات والتدابير، في جملة أمور، شفافة، وأن تولي اهتماما ملائما للأوضاع الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، فضلا عن احترام المفاهيم ذات الصلة الواردة في إعلان ريو وفي جدول أعمال القرن ٢١. وإن التدابير الإيجابية مثل توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل، وتوفير إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، مع مراعاة العلاقة بين الاتفاقات المتصلة بالتجارة والتكنولوجيا، هي أدوات فعالة قي مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف.

٧٢- وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى التعاون، بما في ذلك في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة، على النهوض بالتنويع الأفقي والرأسي من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها. ويشجَّع المانحون على مواصلة تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتنويع في قطاع السلع الأساسية لهذه البلدان، ولا سيما لأقل البلدان نموا.

٧٣- والمانحون مدعوون، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩، إلى إيلاء اهتمام ودعم خاصين لجهود البلدان الأفريقية في مجال تنويع السلع الأساسية. والدول التي تسهم في مصرف التنمية الأفريقي مدعوة إلى النظر في تقديم مساهمات كبيرة بما يتمشى مع نتائج التغذية السابعة المتفاوض عليها لموارد صندوق التنمية الأفريقي.

٧٤- ويُطلَب إلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية توجيه برامجه المتعلقة بتنمية السلع الأساسية لتتجه بقدر أكبر نحو مشاريع تنويع قطاع السلع الأساسية، وكذلك نحو النهوض بتنمية أسواق السلع الأساسية. وينبغي التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا. كذلك فإن قيام البلدان النامية بتنمية صادراتها السلعية يتطلب الانتباه الجدي من جانب الصندوق. وينبغي أن ينظر الأعضاء في الوفاء في أقرب وقت ممكن بالتعهدات التي التزموا بها فيما يتعلق بالحساب الثاني للصندوق. ويشجَّع الصندوق المشترك على البحث عن طرق ووسائل فعالة لاستخدام موارد الحساب الأول.

٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع

٧٥- يعترف المؤتمر بأن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يسهم في دعم قواعد الإنتاج والقدرات في مجال التصدير في البلدان النامية، وأن يساعد في إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي.

٧٦- ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن البلدان المضيفة مدعوة إلى الاستمرار في اتخاذ مبادرات في مجالات مثل استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، [وحسن الإدارة/التدبير،] ونوعية العمل، وتحسين الهياكل الأساسية، وقدرات المشاريع والقدرات المؤسسية، وتبسيط الأطر الإدارية والتنظيمية.

٧٧- وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى المساعدة لاستكمال جهودها الخاصة من أجل تهيئة بيئة مفضية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن لهذه التدابير أن تشمل تقديم الدعم لتحسين الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية المفضية إلى إجراء تحسينات في الأطرا التنظيمية والمحفزة في أقل البلدان نمواً وإلى النهوض بتنمية أسواق رأس المال والأسواق المالية.

٧٨- وفي موازاة تلك الجهود، تُدعى جميع البلدان إلى انتهاج سياسات مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وإلى النظر في اتخاذ تدابير تيسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وإلى تحسين هذه التدابير حيثما أمكن. وبوجه خاص، ينبغي للبلدان أن تزود دوائر الأعمال لديها بمعلومات عن الظروف التجارية والفرص الاستثمارية في الخارج، ولا سيما في البلدان النامية. وإن توفير إطار تمكيني مناسب يتيح للشركات أن تستخدم ديناميتها ومواردها العالمية وقدراتها الواسعة من أجل بناء القدرات التكنولوجية المحلية في البلدان النامية وتوسيع فرص التصدير والوصول إلى الهياكل والأدوات التنافسية، مثل شبكات المعلومات والنقل وقنوات التوزيع والتسويق.

٧٩- ينبغي تشجيع البلدان النامية والبلدان المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية على وضع أو تدعيم استراتيجياتها الوطنية لتعزيز تنمية المشاريع، بوسائل منها ادخال تحسينات تسفر عن وضع إطار تنظيمي سليم لتنميتها، مع التركيز بصفة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثم، تشجيعها على توسيع وتعميق حوارها مع مجتمع الأعمال لديها من أجل ضمان أن تأخذ استراتيجيات تطوير المشاريع احتياجات القطاع الخاص في اعتبارها.

٨٠- ومن أجل المساعدة في تنمية المشاريع تحتاج البلدان النامية إلى إنشاء هياكل أساسية ملائمة لسوق رأس المال. وينبغي في حالة عدم وجود وفورات في الحجم، تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الميدان.

٨١- ان المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين مدعوون، استجابة لأولويات البلدان النامية، إلى توفير الدعم المالي الملائم والمساعدة التقنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير المشاريع، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨٢- والمؤسسات الدولية والحكومات مدعوة إلى توفير المساعدة التي تستهدف إنشاء وتعزيز المشاريع المحلية في البلدان النامية من خلال سياسات وتدابير تكفل تعزيز الوصول إلى الأسواق ونمو المشاريع في البلدان النامية؛ وإلى توفير سبل وصول المشاريع إلى شبكات المعلومات؛ وإلى تعزيز نقل التكنولوجيا إلى

البلدان النامية من خلال التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي؛ وإلى الإسهام في التعاون الإقليمي والأقاليمي بشأن تنمية المشاريع.

ثانياً - إسهام الأونكتاد في التنمية المستدامة

٨٣- في عصر يتسم بالنشاط الاقتصادي المتسارع والترابط المتزايد فيما بين الأمم، تبدي الدول الأعضاء في الأونكتاد تصميمها على مواصلة بناء شراكة فعالة من أجل التنمية. وعليه، فإن دور الأونكتاد باعتباره مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعاملة المتكاملة للتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، يستلزم التكيف للطرائق الاقتصادية والمؤسسية الجديدة الجديدة التي هيأتها عملية العولمة وعقد اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي على الأونكتاد، باعتباره يمتلك ميزة نسبية واضحة في معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة، أن يواصل تيسير ادماج البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال في النظام التجاري الدولي بطريقة تتكامل مع منظمة التجارة العالمية، وتعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. وينبغي توجيه عمل الأونكتاد لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والتركيز على قضايا التنمية. وينبغي أن يكون عملي التوجـُه وأن يوفر التوجيه بشأن السياسات الوطنية وتهيئة بيئة تمكينية تفضي الى التجارة والتنمية.

٨٤- وينبغي أن تشكل التنمية المستدامة وتخفيف الفقر، وتمكين المرأة، وأقل البلدان نمواً والتعاون فيما بين البلدان النامية القضايا الأساسية المستعرضة في عمل الأونكتاد. وفي الوقت الذي يركز فيه الأونكتاد على أنشطته وأهدافه الأساسية، عليه أن يولي الاهتمام الواجب بحصيلة المؤتمرات العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والمرأة والمستوطنات البشرية.

٨٥- وينبغي أن يستمر الأونكتاد في توفير محفل للمناقشات بهدف النظر في استراتيجيات وسياسات التنمية في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحليل وتبادل الخبرات الإنمائية الناجحة واستخلاص الدروس منها. وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي والتداولي، أن يركز على المجالات التالية:

- العولمة والتنمية؛

- التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية؛

- الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛

- الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة.

وينبغي على الأونكتاد، إلى حين انعقاد الدورة التالية للمؤتمر، أن يركز جهوده على مواضيع قليلة لها أولوية في هذه المجالات.

ألف - العولمة والتنمية

٨٦- سيكون أحد التحديات الرئيسية للأونكتاد في السنوات المقبلة هو تيسير العملية التي تستخدم بها البلدان النامية مزايا العولمة في التعجيل ببلوغ الهدف المتمثل في التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، سيكون من الضروري أولا مراقبة كيف تتطور وتتفاعل بعض العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة بدرجة متزايدة، وتَتبُّع التغييرات في عمليات التفاعل هذه. ثانيا، سيكون من الضروري تقييم أثر هذه العناصر في عملية التنمية، والبحث عن فرص جديدة لدعم التنمية الناتجة عن العولمة والتحرير، وتوفير نُهُج وإجراءات في مجال السياسة العامة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

٨٧- ينبغي للأونكتاد، في ميدان العولمة والتنمية، أن يواصل تحليل قضايا الترابط العالمي من وجهة نظر إنمائية، ويركز على قضايا محددة تتصل بالاقتصاد الجزئي والكلي. وهذه المجموعة من الأعمال، ستدعم المناقشات السنوية في مجلس التجارة والتنمية، فتستخدم جملة عناصر من بينها تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي. وينبغي أن يظل تخفيف الفقر هدفا هاما، كما ينبغي تعيين فرص ملموسة. وستركز هذه الأعمال بصورة محددة على ما يلي:

'١' بحث التحديات الإنمائية المحددة فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار الدوليين، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة لأقل البلدان نموا. وهذا البحث للتحديات الإنمائية سيدمج الدروس الإنمائية الهامة المستفادة بخصوص مشاكل إدارة الديون من أعمال الأونكتاد في هذا المجال؛

'٢' بحث التجارب الإنمائية الناجحة، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة لبلدان أخرى، وخاصة لأقل البلدان نموا، وتعيين الإجراءات الملائمة، ودعم التعاون فيما بين البلدان النامية، في إطار شراكة مع البلدان والمؤسسات المسهِمة في هذا المجال؛

'٣' رصد تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات والإعداد، إذا تمت الموافقة على ذلك، في المؤتمر العام الثاني والخمسين، لإجراء استعراض وتقييم عالمين لتنفيذ هذا البرنامج؛ وتعزيز إسهام الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة داخل قوة العمل الخاصة بأفريقيا التابعة للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

باء - الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا

٨٨- ينبغي أن يظل الأونكتاد يوفر محفلاً للمناقشات الحكومية الدولية، بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص، فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالخصخصة وتنمية المشاريع والتدفقات الدولية للاستثمارات. وينبغي للأونكتاد بوجه خاص أن يعزز الحوار الدولي فيما بين الجهات الفاعلة في التنمية بغرض تقييم التحديات والفرص التي تواجه تنمية المشاريع والناجمة عن الأوضاع الاقتصادية الجديدة الناشئة، بما في ذلك بيئة ما بعد جولة أوروغواي.

٨٩- وستركز مجموعة الأنشطة هذه على الاستثمار وتنمية المشاريع ومساهمة المشاريع في الاقتصاد العالمي، والقضايا المتصلة بالتكنولوجيا لأغراض التنمية. وستركز على القضايا التالي ذكرها:

الاستثمار

(أ) تحسين الفهم العام للاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المتصلة به، وأوجه الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتكنولوجيا والتنمية والقضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية بجميع أحجامها ومساهمتها في التنمية، مع نشر النتائج في تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي؛

(ب) تحديد القضايا المتصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار وتحليل آثارها على التنمية، وذلك عن طريق البدء ببحث واستعراض الاتفاقات القائمة، مع مراعاة مصالح البلدان النامية ومع وضع العمل الذي تضطلع به المنظمات الأخرى في الاعتبار. وينبغي، في هذا الصدد، ملاحظة دور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأنشطة برنامجها الواسع في شرح التطورات الأخيرة في هذه المنظمة؛

(ج) إجراء استعراضات مستمرة لسياسة الاستثمار مع البلدان الأعضاء الراغبة في ذلك بغية اطلاع الحكومات الأخرى والقطاع الخاص الدولي على البيئات والسياسات الاستثمارية السائدة في بلد بعينه؛

(د) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تحسين مناخها الاستثماري الشامل والحصول على المعلومات ذات الصلة وصياغة السياسات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع منه. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً للمساعدة في مجال معايير المحاسبة وتعليم المحاسبة وما يتصل بذلك من الأنشطة؛

(هـ) تعزيز الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تسهيل تبادل الخبرات بشأن تعزيز الاستثمار والفوائد المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(و) تشجيع الاستثمار فيما بين البلدان النامية؛

(ز) القيام، تبعا لتوفر الموارد، بتسهيل عقد حلقة دراسية رائدة تشارك في رعايتها منظمات دولية أخرى ذات صلة، بشأن تعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نموا. وينبغي أن يقوم مجلس التجارة والتنمية بتقييم نتائج هذه الحلقة الدراسية بغية تقرير المزيد من العمل في هذا الشأن.

تنمية المشاريع

(ح) الاستمرار في مساعدة البلدان النامية المهتمة في القضايا المتصلة بالسياسات العامة والأنشطة التدريبية بشأن تنمية إنشاء المشاريع عن طريق برامج مثل "برنامج إنشاء المشاريع للقرن ٢١" وفي مجال إصلاح مشاريع القطاع العام؛

(ط) تيسير تبادل الخبرات بشأن صياغة وتنفيذ استراتجيات تنمية المشاريع، بما في ذلك المسائل المتصلة بالخصخصة، والخبرات فيما يتعلق بالحوار والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتعزيز مشاركة مشاريع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي؛ وبحث المشاكل الخاصة المتعلقة بتطوير المشاريع في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ي) تحديد وتحليل المساهمة المحددة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تطوير المشاريع المحلية وتعزيز سبل تيسير التعبئة الفعالة للموارد المحلية؛

التكنولوجيا

(ك) الاضطلاع باستعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان المهتمة بالأمر بغية تحديد خيارات للعمل الوطني، لا سيما تلك التي تعزز القدرات التكنولوجية والابتكار ونقل التكنولوجيا ونشرها[1]؛

(ل) القيام، عن طريق تبادل الخبرات فيما بين البلدان ذات مستويات التنمية التكنولوجية المختلفة، بتعيين السياسات المؤاتية لبناء القدرات التكنولوجية، والابتكار والتدفقات التكنولوجية إلى البلدان النامية؛

(م) توفير المساعدة التقنية في مجال تطوير الخدمات، بما في ذلك الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا، ونشر المعلومات ذات الصلة عن طريق نظم المعلومات وشبكاتها.

٩٠- وينبغي للأونكتاد، في اضطلاعه بهذه الأنشطة، وخاصة في مجال إنشاء المشاريع والاستثمار وتنمية المشاريع، أن يضع في الاعتبار العمل الذي أنجزته المنظمات الدولية الأخرى، وتحديدا منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واليونيدو ومجموعة البنك الدولي، بغية تعزيز تضافر الطاقات وتجنب الازدواج وتنسيق الأنشطة المرتبط بعضها ببعض.

---

(١) وفقا للفقرة ٩ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/1995/4.

جيم- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا السلعية

٩١- ينبغي أن يكون الدور الرئيسي للأونكتاد في ميدان التجارة في السلع والخدمات هو المساعدة على زيادة الأثر الإيجابي للعولمة والتحرير على التنمية المستدامة أقصى زيادة ممكنة وذلك بالمساعدة على دمج البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا وكذلك البعض من البلدان التي لها اقتصادات ضعيفة وسريعة التأثر من الناحية الهيكلية، دمجا فعالا في النظام التجاري الدولي بغية النهوض بتنميتها. ويجب أن تراعى أيضا المصالح الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيشمل العمل المضطلع به في هذا المجال القضايا المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية. وهذا العمل، الذي ينبغي الاضطلاع به بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، سيركز على ما يلي:

'١' تمكين هذه البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي بغية جني أقصى فوائد متاحة عن طريق: تحليل أثر اتفاقات جولة أوروغواي على التنمية؛ ودعم القدرات الوطنية من حيث الموارد البشرية والهياكل الأساسية الإدارية، وتمكين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من التكيف بفعالية بغية الوفاء بالتزاماتهم والاستفادة من حقوقهم؛ ومساعدة البلدان التي هي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق معاونتها على تحسين فهمها للحقوق والالتزامات المتصلة بهذه المنظمة وكذلك تحسين شفافية نظمها التجارية؛ وتعيين العقبات التي تواجه النجاح التجاري، بما في ذلك الحواجز التي تعترض التوسع في الصادرات والتنويع؛ وتوفير محفل لمناقشة القضايا المتصلة بالأفضليات التجارية، بما في ذلك استكشاف الفرص المتاحة لتحقيق أقصى استفادة منها؛ وتيسير فهم النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق القيام، من منظور إنمائي، بتحليل القضايا المدرجة في جدول أعمال التجارة الدولية، كما يحددها المؤتمر أو مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، على تعيين الفرص التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار والتكنولوجيات الجديدة؛ والإسهام على النحو المناسب في أعمال المنظمات الدولية المختصة في تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا وذلك بمساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي. ويجب أن يوفر الأونكتاد، في إطار برنامجه للتعاون مع منظمة التجارة العالمية، معلومات تحليلية عن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

'٢' مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في قطاع الخدمات، وكذلك على تعيين فرص التصدير وذلك عن طريق: إجراء تحليل قطاعي يتصل بالموضوع اتصالاً مباشرا.

'٣' بحث القضايا المتصلة بقانون المنافسة ذات الصلة الخاصة بالتنمية: مواصلة العمل التحليلي المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية؛ ومساعدة هذه البلدان على صياغة سياسات

وتشريعات بشأن المنافسة؛ وبناء المؤسسات؛ والتركيز على أفريقيا عن طريق عقد اجتماع إقليمي، ووضع قوائم جرد وإنشاء قواعد بيانات مناسبة، وإنشاء برنامج للتعاون التقني؛

'٤' النهوض بدمج التجارة والبيئة والتنمية ومواصلة الدور الخاص للأونكتاد في هذا الميدان، وفقا للفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠، عن طريق بحث قضايا التجارة والبيئة، من منظور إنمائي، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية وكذلك بصفة مدير مهمة للجنة التنمية المستدامة عن طريق: الاضطلاع بالأعمال التي اقترحتها الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة من أجل الأونكتاد، بما في ذلك ما يتصل منها بميدان القدرة على المنافسة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ووضع العلامات الإيكولوجية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والتدابير الإيجابية، وتحرير التجارة والتنمية المستدامة؛

'٥' تناول القضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية عن طريق: بحث التجارب الناجحة في ميدان تنويع السلع الأساسية؛ والإسهام في تحقيق شفافية أسواق السلع الأساسية وتحليل الاتجاهات في الأسواق السلعية بالتنسيق مع الهيئات السلعية الدولية بغية تكملة المعلومات السوقية المتاحة لها من قطاع الأعمال؛ والنهوض بإدارة الموارد السلعية، في سياق التنمية المستدامة؛ والاستمرار في مساعدة منتجيها على استخدام الأدوات التي تحد من المخاطرة.

دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التتنمية والكفاءة في التجارة

٩٢- يتمثل دور الأونكتاد الرئيسي في هذا القطاع في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً والبلدان المارة بمرحلة انتقالية، على توليد الخدمات الداعمة للتجارة من قبيل الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات التجارية المتكيفة مع احتياجاتها الخاصة، مع التركيز بوجه خاص على الخدمات التي تتناول قطاعات المشاريع غير الرسمية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي للأونكتاد أن يستعرض ويقيّم التقدم المحرز على صعيد مبادرة الكفاءة في التجارة، بما في ذلك الخبرة المستفادة حتى الآن من عمل نقاط التجارة وقابليتها للعمل بشكل مترابط. فالنقل السريع للمعلومات وحماية المعلومات بشكل موثوق ضروريان للمشاريع، الكبيرة منها والصغيرة، إذا أريد لها أن تكون قادرة على المنافسة. والحصول على المعلومات التكنولوجية أمر مهم لتمكين البلدان من الاستفادة من العولمة. ولذلك ينبغي تشجيع التدفق الحر للمعلومات. ويتوجب على الأونكتاد أن يعزز شبكة نقاط التجارة عن طريق جعل نقاط التجارة هذه تؤدي وظيفتها على النحو الكامل والكفء وعن طريق مساعدة البلدان المهتمة، بالتشاور معها، على إقامة نقاط تجارة جديدة.

٩٣- ينبغي أن يقوم الأونكتاد، بتعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز قدرة البلدان التي يهمها الأمر من بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التجارة على نحو كفء من خلال برامج مثل نظام المعلومات المسبقة عن

البضائع أو النظام الآلي للبيانات الجمركية أو برنامج التدريب البحري أو برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE) أو الشبكة العالمية لنقاط التجارة؛

(ب) استكشاف سبل جعل هذه البرامج ذاتية الإستدامة من الناحية المالية؛

(ج) تعزيز قدرة نقاط التجارة على أداء وظيفتها بوصفها مراكز إعلام وتدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩٤- قصد تقديم الدعم العملي لأصحاب المشاريع في البلدان النامية، ينبغي أن يتابع الأونكتاد نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، المعقودة في كولومبس بأوهايو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعليه أن يقوم بشكل خاص، في حدود الموارد القائمة، بما يلي:

(أ) تشجيع البلدان النامية ومدها بالمساعدة الملائمة، عند الطلب، لتقييم فعالية خدماتها الداعمة للتجارة وأفضل الممارسات في هذا المجال، في ضوء توصيات ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة؛ وحيثما يكون من الممكن أن يقوم القطاع الخاص بأجزاء من هذه العملية، فإنه يجب تشجيع ذلك؛

(ب) مراعاة العلاقة بين الكفاءة في التجارة والهياكل الأساسية في مجال المعلومات والقيام، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بتقييم ما للهياكل الأساسية العالمية الناشئة للمعلومات من مضاعفات عملية على التجارة، وتحديد سبل العمل ذات الصلة في هذا المجال.

هاء - التعاون التقني

٩٥- إن برنامج التعاون التقني للأونكتاد عنصر هام في الجهد الشامل الذي يبذله لتركيز عمله على الأنشطة التي تقدم المساعدة العملية الى البلدان النامية. وينبغي أن توجه هذه المساعدة الى أشد البلدان النامية احتياجاً. وينبغي أن تكون لأقل البلدان نمواً الأولوية في المساعدة المقدمة من الأونكتاد. وينبغي تدعيم فعالية وأثر التعاون التقني المقدم من الأونكتاد باعتباره مكملاً أساسياً للعمل التحليلي والتداولي الموجه الى السياسات الذي تؤيده المؤسسة. وينبغي التصدي لاحتياجات محددة لبلدان نامية بعينها ذات اقتصادات ضعيفة وسريعة التأثر من الناحية الهيكلية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية الى الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. والتعاون التقني للأونكتاد يجب أن يحركه الطلب وأن يكون هادفا إلى النهوض بقدرة البلدان على تعزيز عملياتها الإنمائية. وعليه أن يساعد الحكومات على تهيئة البيئة التمكينية اللازمة للتنمية وتدعيم قدرة البلدان المستفيدة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في التجارة والاستثمار الدوليين. إن المانحين مدعوون لمواصلة تقديم التمويل لبرامج المساعدة التقنية التي يصوغها الأونكتاد، وزيادته إن أمكن.

٩٦- وتعزيزاً للاتساق الموضوعي والمالي، والقدرة على التنبؤ والشفافية في برنامج التعاون التقني للأونكتاد، ينبغي للمجلس أن يضع استراتيجية لتحقيق الترابط في البرامج العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية بما يدعم الروابط بين العمل التحليلي والتعاون التقني. وينبغي على المجلس أن ينظر سنوياً في

خطة ارشادية متجددة مدتها ثلاث سنوات لبرامج وأنشطة التعاون التقني واستعراضه، بما يشمل فعالية تكلفتها. وينبغي رصد وتقييم أنشطة التعاون التقني على أساس متواصل، وخاصة من أجل تقدير أثرها على القدرات الوطنية استناداً الى المؤشرات المناسبة.

٩٧- وينبغي تحديد برنامج التعاون التقني للأونكتاد حسب أولويات برامج عمله. وفي ضوء الأهداف الواردة في الفقرة ٩٤، ينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على المجالات التالية:

'١' العولمة والتنمية:

- المساعدة في بحث تحديات إنمائية محددة تتعلق بالمشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار الدوليين؛

- تقديم الدعم المستمر لإدارة الديون؛

'٢' التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية:

- النهوض بالقدرات المؤسسية والبشرية لكي تتمكن البلدان النامية من تحليل القضايا الجديدة والناشئة والاستفادة من الفرص الناجمة عن المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتقيد بالالتزامات في هذا الصدد؛

- مساعدة البلدان النامية في مجال التجارة والبيئة، بما في ذلك عن طريق استخدام دراسات إفرادية قطرية؛

- دعم الاستراتيجيات في مجال تعزيز المنافسة الوطنية وقانون حماية المستهلكين وصياغة السياسات العامة؛

- الإسهام في التنويع الرأسي والأفقي في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والتشجيع على استخدام أدوات إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدرين؛

- الاسهام في الاستفادة من الأفضليات بشكل أفضل عن طريق تحسين سبل التعريف بنظام الأفضليات المعمم والترتيبات التجارية التفضيلية الأخرى؛

- مساعدة البلدان النامية، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، في الوصول الى البيانات المتعلقة بالتجارة والخدمات؛

'٣' الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا:

- دعم صياغة سياسات وطنية تشجع على الاستثمار الأجنبي وتعمل على جذبه؛

- دعم صياغة سياسات وطنية تشجع على تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقضايا الخصخصة؛

- دعم صياغة سياسات وطنية تشجع على تنمية تنظيم المشاريع بما يكفل مشاركة المرأة؛

- تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص؛

'٤' الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة:

- دعم صياغة سياسات وطنية تشجع على قيام هياكل أساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة؛

- تحسين الخدمات الداعمة للتجارة التي تيسر التجارة والصادرات؛

- تنمية الموارد البشرية؛

- متابعة نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة وتقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل إنشاء نقاط التجارة، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

٩٨- ينبغي النظر في إقامة صندوق استئماني خاص لصالح أقل البلدان نمواً.

٩٩- وينبغي للأونكتاد أن يكثف تعاونه وتنسيقه مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى والوكالات المانحة، فضلاً عن التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال ترتيبات رسمية وداخل الآليات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يكون الهدف من هذا التعاون والتنسيق هو الاستفادة الكاملة من القدرات القائمة، وخلق مزيد من التآزر، وتجنب الازدواجية من أجل الاستفادة المثلى من أثر التعاون التقني. وينبغي أن يؤدي ذلك أيضاً الى تبادل منهجي للمعلومات ولأفضل الممارسات. وينبغي، حيثما يقتضي الأمر، التماس التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والعالم الأكاديمي.

ثالثاً - أعمال الأونكتاد المقبلة: الآثار المؤسسية

ألف - الأونكتاد في سياق مؤسسي جديد

١٠٠- بالنظر إلى ولاية الأونكتاد وما بيَّنته الفروع السابقة، قد سلَّم المؤتمر بالحاجة إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وإعادة تشكيلها، واتخذ التدابير الضرورية لزيادة كفاءة هذه الآلية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات اقتصاد عالمي سريع التغير.

١٠١- ولقد حدّد الأونكتاد، بوصفه جزءاً من منظومة الأمم المتحدة ومؤسسة مساهمة في تنشيطها، أولويات جديدة وركّز أنشطته، وسيواصل جهوده الرامية إلى زيادة أهميته وفعاليته عن طريق توخّي السلاسة في ميزانيته، وتخفيض عدد اجتماعاته، وترشيد وثائقه، والجدّ في سبيل تحسين التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة قصد تعزيز التكامل.

١٠٢- بالنظر إلى ولاية الأونكتاد وما بيّنته الفروع السابقة، قد سلّم المؤتمر بالحاجة إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وإعادة تشكيلها، واتخذ التدابير الضرورية لزيادة كفاءة هذه الآلية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات اقتصاد عالمي سريع التغير.

١٠٣- يرحّب المؤتمر بإصلاح الأمانة الذي بدأه الأمين العام للأونكتاد ويشجعه على بذل المزيد من الجهود لضمان أن يكون التنظيم الداخلي للأمانة متوافقا مع الأولويات والأهداف والآلية الحكومية الدولية المنشأة من قِبَل المؤتمر.

١٠٤- بغية تعزيز قدرات الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني ضمن جملة أمور أخرى، ينبغي استكشاف سبل ووسائل ضمن القواعد والأنظمة المالية القائمة في الأمم المتحدة، من أجل إعادة تخصيص جزء من الوفورات الناشئة عن تحسن فعالية الكلفة الاجمالية.

١٠٥- ينبغي لمجلس التجارة والتنمية، لدى صياغة توصياته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن موعد عقد المؤتمرات المقبلة، أن يأخذ في اعتباره استصواب تزامن مؤتمرات الأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات مع دورة ميزانية الأمم المتحدة.

باء - الآلية الحكومية الدولية

١٠٦ - يجري تنظيم الآلية الحكومية الدولية وفقا لبرنامج العمل المقبل للأونكتاد الذي يركّز على عدد قليل من القضايا التجارية والانمائية ذات الأولوية التي تتسم بأهمية رئيسية والتي يمكن أن يكون له تأثير كبير عليها. وتنظم الآلية الحكومية الدولية تنظيما محكما من أجل خفض عدد الاجتماعات وتغطية جميع المجالات الهامة لبرنامج العمل، وينبغي أن تركّز على البرامج ذات الأهمية والقيمة العملية بالنسبة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا.

١٠٧ - وعند تنفيذ الأنشطة، ينبغي أن تُدمج في عمل الآلية الحكومية الدولية المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل مشاكل أقل البلدان نموا، وتخفيف الفقر، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة. كما سيتعين أن تكفل الآلية الحكومية الدولية الادارة المستمرة والملائمة في توقيتها والفعالة، بما في ذلك التنسيق والاشراف، فيما يتعلق بالعمل المضطلع به على صعيد هذه المسائل.

١٠٨ - وبإقرار التوصيات ٤٣١ (دإ - ١٨) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، يقرر المؤتمر أن يكون هيكل الآلية الحكومية الدولية على النحو التالي:

(أ) يكون المجلس مسؤولا عن ضمان اتساق أنشطة الأونكتاد عموما مع الأولويات المتفق عليها. ويضع أو يعدّل الأولويات للفترة المتبقية حتى موعد انعقاد الدورة المقبلة للمؤتمر. كما أنه يتولى وضع معالم قياس وتقييم الأداء على هذا الأساس. وتحقيقا لذلك، يضمن إخضاع ميزانية الأونكتاد وبرنامج عمله وأنشطته المتعلقة بالتعاون التقني وسياسته الخاصة بالمنشورات لتمحيص دقيق، ويضمن تحسين شفافيتها. كما يضمن اتفاق أنشطة هيئاته الفرعية مع ولاياتها، وتنسيقها تنسيقا دقيقا مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وعدم ازدواجيتها مع عمل الهيئات الأخرى. ويضمن المجلس أيضا تنظيم الجدول الزمني للاجتماعات تنظيما دقيقا وتخفيض عدد الاجتماعات المعقودة في نطاق نشاط الأونكتاد. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية خاصة في ضمان أداء الأونكتاد لعمله بأقصى فعالية ممكنة من حيث الكلفة. كما يقدم إلى الأمين العام للأونكتاد توصيات بشأن توزيع الموارد، بما في ذلك الوفورات المعاد استثمارها وفقا للفقرة ١٠٣، بين مختلف عناصر برنامج عمل الأونكتاد. وتساعد المجلس في أداء مهامه الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، ولا سيما في تقييمه لما يترتب على برنامج العمل المقترح من آثار تتعلق بالميزانية. كما تتولى الفرقة العاملة مهمة تحديد حجم الوفورات البرنامجية التي حققها الأونكتاد من خلال تبسيط الآلية الحكومية الدولية وزيادة تركيز برنامج العمل. والأمين العام مدعو للتشاور مع الفرقة العاملة خلال إعداد برنامج العمل والميزانية بدءا من أبكر مرحلة ممكنة. وينبغي للمجلس ان يستكشف إمكانيات زيادة سلطته المتصلة بالميزانية على برنامج عمل الأونكتاد وأن يعد التوصيات ذات الصلة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ب) يستعرض المجلس أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وفقا للفقرة ٩٥. وتساعد الفرقة العاملة المجلس في إشرافه على برنامج التعاون التقني.

(ج) يجتمع مجلس التجارة والتنمية، في تأديته للوظائف المسندة إليه، في دورات عادية أو تنفيذية. وتعقد الدورة العادية للمجلس في جزء واحد في الخريف لمدة عشرة أيام عمل تقريبا. وينبغي أن تشتمل تلك الدورة على جزء يتناول بندا موضوعيا في مجال السياسة العامة بغية اجتذاب المشاركة على مستوى رفيع. وينبغي أن تدعى للحضور شخصيات من الجمهور، والقطاع الخاص/قطاع الأعمال، والقطاع الأكاديمي في المجالات المتصلة بأعمال الأونكتاد. ويواصل المجلس في دورته العادية تناول قضايا الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية. كما يستعرض في دورته السنوية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج العمل الجديد للأمم المتحدة لتنمية افريقيا، مع إيلاء اهتمام لدراسة الدروس المستخلصة في مجال السياسة العامة من التجارب الانمائية الناجحة. ويعمل المجلس أيضا على ضمان تحسين التنسيق الأفقي.

(د) يمكن للمجلس أن يجتمع في دورة تنفيذية ثلاث مرات طوال السنة على أن يخطر بها قبل موعد انعقادها بستة أسابيع لتناول مسائل السياسة العامة وكذلك المسائل الادارية والمؤسسية وعندما يتفق على وجود مسائل ملحة لا يمكن تأجيلها إلى الدورة العادية. وتقتصر مدة الدورات التنفيذية عادة على يوم واحد.

(هـ) ينتخب مكتب مجلس التجارة والتنمية في كل دورة عادية لكي يعمل طيلة العام ويخوّل أداء الأعمال الداخلية، بما في ذلك المسائل الادارية والاجرائية، عندما لا يكون المجلس نفسه منعقدا في دورة.

(و) يمكن لمجلس التجارة والتنمية أن ينشئ هيئات فرعية تعرف باسم اللجان. ويحدد اختصاصات واضحة ومحددة للجان ويدرس ويقيم عملها؛ ويمكن للمجلس استحداث هيئات جديدة وإلغاء هيئات قائمة استنادا إلى أولويات التنظيم والعمل المنجز. ويدرس تقارير مختلف الهيئات الفرعية المباشرة من أجل استخلاص العناصر للمنظورات الانمائية للتوصل إلى استنتاجات وتوصيات عملية لتحديد اتجاه العمل الجديد.

وتؤدي اللجان أعمالا متكاملة في مجال السياسة العامة كل في مجال اختصاصها. وتجتمع اللجان مرة في السنة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وينبغي أن تكون مدة دورات اللجان قصيرة قدر الامكان وألا تتجاوز خمسة أيام. وتكون للجان ولايات محددة وتفويض أوسع لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية.

١٠٩- تكون للمجلس اللجان الثلاث التالية: اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛ واللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

١١٠- وتعالج اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية المجالات المعرَّفة في الفقرة ٩١. وتتناول ضمن هذه المجالات القضايا المحددة في الفقرة ٩١ '١'-'٢'، '٤' - '٥'.

١١١- وتعالج اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة المجالات المعرفة في الفقرات ٨٧-٩١. وتتناول ضمن هذه المجالات القضايا ذات الأولوية المحددة في الفقرات ٨٩ (أ) - (ز) و٩١ '١' و٨٩ (ك) - (م) و٨٧ '١'.

١١٢ - وتعالج اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية المجالات المعرَّفة في الفقرات ٨٨-٩٠ و٩٢-٩٤ و٨٦-٨٧. وتتناول ضمن هذه المجالات القضايا ذات الأولوية المحددة في الفقرات ٨٩ (ح) - (ي) و٩٤ و٨٧ '١' - '٣'.

١١٣ - ويقرر المؤتمر عقد دورة تنفيذية للمجلس في موعد لا يتجاوز ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، من أجل إنشاء اللجان الثلاث المذكورة أعلاه والقيام، وفقا لمقرر المجلس ذي الصلة ١١٥ لعام ١٩٨٩، بتحديد بندين من جدول الأعمال من بين القضايا ذات الأولوية لكل من هذه اللجان بالنسبة لدوراتها الأولى.

١١٤- ينبغي تنفيذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة تنفيذا كاملا من أجل ضمان نجاح برنامج عمل باريس. وعلى الرغم من أن قضايا أقل البلدان نموا ستُستعرض على الفور من خلال الآلية الحكومية الدولية بأكملها، فإن الكيان المسؤول في أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن يشكَّل ويزوَّد بالموظفين ويؤهل لتمكينه من تنسيق العمل القطاعي، ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وغير ذلك من برامج العمل ذات الصلة للأمم المتحدة وتقديم مدخلات لاستعراضها من قبل مجلس التجارة والتنمية.

١١٥- ومن أجل الاستفادة من مستوى أعلى من الخبرة التقنية، يمكن لكل لجنة أن تعقد اجتماعات للخبراء قصيرة المدة، لا تتجاوز ثلاثة أيام وليس من الضروري أن تكون محصلتها في شكل استنتاجات متفق عليها.

ولن يتجاوز العدد الاجمالي لاجتماعات الخبراء ١٠ اجتماعات في السنة. وفي السنة الأولى، يمكن للجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية أن تعقد كحد أقصى أربعة اجتماعات للخبراء، ويمكن لكل لجنة من اللجنتين الأخريين أن تعقد كحد أقصى ثلاثة اجتماعات للخبراء. وبالنسبة للسنوات التالية، يستعرض مجلس التجارة والتنمية توزيع اجتماعات الخبراء فيما بين اللجان آخذا في الاعتبار على النحو الملائم توصيات اللجان في هذا الصدد. وينبغي تقديم تقرير عن المسائل التقنية التي تناقش على مستوى الخبراء إلى الهيئة الأم ذات الصلة التي يمكن لها أن تحيل التقارير إلى المجلس حسب الاقتضاء. ويترك الأمر للجنة الأم لكي تنظر في الاستنتاجات وتناقش الآثار المترتبة في مجال السياسة العامة. وينبغي للجان، عند الاقتضاء، اتاحة نتائج اجتماعات الخبراء التي تعقد تحت رعايتها إلى سائر اللجان ذات الصلة. وينبغي لاجتماعات الخبراء أن تحصل من اللجنة الأم على اختصاصات محددة بدقة. وينبغي تنظيم اجتماعات الخبراء بالشكل وبالمشاركة اللذين يفضيان إلى أقصى حد إلى انجاز مهامها. وينبغي تسمية الخبراء من قبل الحكومات، كما ينبغي أن تتوفر لديهم خبرة مثبتة وأن يعملوا في اجتماعات الخبراء بصفاتهم الشخصية. ويمكن أن تكون المشاركة في اجتماعات الخبراء من العالم الأكاديمي والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وينبغي إيلاء اعتبار خاص في الدورة العادية التالية لمجلس التجارة والتنمية بغية اتخاذ قرار بشأن مسألة تحسين مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل مشاركتهم. ويمكن تغطية الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نموا من الصندوق الاستئماني المقترح لصالح أقل البلدان نموا.

١١٦- يؤكد المؤتمر عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ.

١١٧- يدعو المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في العلاقة بين لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للأونكتاد في هذا المجال، بما في ذلك برنامج عمله.

جيم - اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد

١١٨- يؤكد المؤتمر من جديد أهمية اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد. ولهذه الغاية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مراعاة آراء هذه الجهات من خلال دعوتها إلى المشاركة، حسب الاقتضاء، بصفة استشارية في الاجتماعات العامة للمجلس واللجان واجتماعات الخبراء واشتراكها في أنشطته.

١١٩- ومن أجل زيادة تعزيز مشاركة المجتمع المدني وبناء شراكة دائمة من أجل التنمية بين الفعاليات غير الحكومية والأونكتاد، يرجو المؤتمر من الأمين العام متابعة المشاورات مع هذه الفعاليات، آخذا في الاعتبار تجربة مشاركة المجتمع المدني في سائر محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية، وتقديم تقرير مشفوع بتوصيات إلى مجلس التجارة والتنمية.

١٢٠- ويحيط المؤتمر علماً مع التقدير بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في التنمية لإسداء المشورة له. وينبغي تمويل هذا الاجتماع من الموارد الخارجة عن الميزانية. والأمين العام مدعو إلى إطلاع الدورة العادية التالية للمجلس على الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع وإلى تقديم تقرير بعد ذلك عن النتائج التي يخلص إليها الاجتماع.

دال - الأونكتاد العاشر

١٢١- يرحب المؤتمر مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة تايلند لاستضافة الأونكتاد العاشر في عام ٢٠٠٠. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية، لدى صياغة توصياته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن موعد انعقاد المؤتمر التالي، أن يأخذ في اعتباره استصواب تحقيق المزيد من التوافق في دورات الأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات مع دورة ميزانية الأمم المتحدة.

- - - - -